

المنطق الفقهي وعلاقته بالدلالة النحوية

د.صالحة حاج يعقوب

قسم اللغة العربية وآدابها

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

مقدمة

تهدف هذه المقالة إلى بيان العلاقة بين المنطق الفقهي أو منهج التفكير الفقهي والدلالة النحوية. فترى الباحثة أن العلاقة المتينة بين المنطق الفقهي والدلالة النحوية شيء لا ريب فيه. ومناسبة ذلك، فهي تركز المقالة على الاجتهاد والتقليد في المسألة النحوية فيما إذا أراد الفقيه أن يستنبط حكم الصلاة أو الزكاة مثلاً من الآية ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾¹ البقرة 110 ، فهذا النص لا يستطيع المجتهد أن يحكم بوجوب الصلاة والزكاة بدون استخدام قاعدة البحث اللغوي والمعنى النحوي. وكذلك في قول تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ الأنعام 151، فكيف يطبق الفقهاء قاعدة النهي لتحريم² القتل ويحكم بأن قتل النفس بغير حق حرام، وبدون القاعدة الأصولية المستنبطة لا يستطيع الفقيه أن يطبقها في الاجتهاد إن هذه المقالة تركز على أهمية الدلالة النحوية في الاجتهاد وقد اختارت بعض الآيات القرآنية المتعلقة بالأمور الإنسانية اليومية. وتحاول الباحثة أن تحدد دور المتعلم الأصولي في المعاني النحوية فهما صحيحاً لأن الحركات والأبنية ما هي إلا معبرة عن المعاني. ولو عذمت العلاقة العصرية والزمنية بين الأصوليين والنحويين فاستنباط الأحكام في مجال الفقه وأصوله لا يكون كاملاً وسوف تتحدث الباحثة عن تطور تاريخ العلاقة بين الأصوليين والنحويين بصورة بسيطة منذ أواخر القرن الثاني الهجري لأن معظم النحويين وضعوا أصول النحو على حد أصول الفقه ومستعربين منه التسمية والمنهج. وترى الباحثة أن الآيات المختارة في هذه المقالة تميل إلى فكرة أو قضية معاصرة ولو لم تذكر في استنباط الأحكام الشرعية من الأشياء الجديدة وخاصة في مجال علم التقنية حيث يطبق في المعطيات البيولوجية والهندسة³ على المشكلات المتعلقة بالإنسان والآلة⁴، هذا —

¹ أنظر عبد الكريم زيدان، الوجيه في أصول الفقه، القاهرة: دار التوزيع، 1994، ص 12

² عبد الكريم زيدان، الوجيه في أصول الفقه، ص 12

³ Biotechnology is the exploitation of biological processes for industrial and other purposes, especially the genetic manipulation of micro-organisms for the production of antibiotics, hormones, etc. See the new oxford dictionary English, Oxford press, 1998, p.176.

ما تفكر فيه الباحثة - وتحتاج إلى مراعاة خاصة ودقيقة مع إمعان النظر في استنباط الأحكام الشرعية وتطبيقها.

العلاقة بين أصول الفقه وأصول النحو

نجد أن أكثر النحويين الأوائل كانوا علماء في مجال القراءة والتفسير والفقه وأصوله، أي: هم من القراء والمفسرين والفقهاء كما ذكرت بعض الكتب التاريخية واللغوية منذ عهد أبي الأسود الدؤلي⁵ حرصاً على فهم القرآن وضبط أدائه⁶. وبدأ بعبد الله بن أبي إسحاق الذي خطاً بالدرس النحوي نحو تحديد منهج البحث رصد الظواهر اللغوية المطردة حتى يُعدَّ "أول مَنْ بعج النحو ومدّ القياس والعلل"⁷ كما في القصيدة التي جاءت في مدح بعض بني مروان وهما قوله⁸: -

وعَضُّ زمانٍ بابن مروان لم يدع * من المال إلا مُسَحَّتًا أو مُجَرَّفُ

الشاهد في هذا الشعر كلمة "مجرَّفُ" فحقه منصوب لأنها معطوفة على كلمة "مُسَحَّتًا" المنصوبة أو بعبارة أخرى القياس النحوي يُحتم ذلك ويوجبه. وكذلك ما جاء في مدح يزيد بن عبد الملك على هذا النمط⁹: -

مستقبلين شمالَ الشام تضرِبنا * بحاصب كنديف القطن منشور

على عمائمنا يُلقَى، وأرحلُنا * على زواحف تُزجى، مُخَّهاريِرِ

الشاهد "مُخَّهاريِرُ" أيضاً مشيراً إلى قياس النحو لأنه من مكوّن المبتدأ والخبر.

⁴ انظر المورد قاموس إنكليزي-عربي، بيروت: دار العلم للملايين، ص 106

⁵ انظر الشيخ محمد الحصري، أصول الفقه، بيروت: دار الفكر، 1988، ص 5

⁶ ابن سلام الجهمي (ت 231هـ)، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمد شاکر، القاهرة، 1973، 1 ص 12

⁷ المدارس النحوية، شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف، 1995، ص 23

⁸ المرجع السابق، ص 23

⁹ المرجع السابق، ص 24

ومما تريد الباحثة أن تكشفه، ردّ لفظ القياس ليّضح لنا أنّ هناك محاولة خاصة لدى النحاة الأوائل في وضع أسس النحو العربي بهدف حفظ اللسان من اللحن سواء في القصائد أو النثر العربي ومما ذكرت سابقاً، فإنّه يجب لفهم القرآن الكريم فهما سليماً وضبط أدائه وسوف تذكر الباحثة في المواضيع الآتية.

ومن العرض السابق -بدون شك- كان من الطبيعي أن يتأثر منهج النحويين بمنهج الفقهاء والأصوليين¹⁰. وينسج على منوالهم كما جري في تأليف كتاب الإنصاف في المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة¹¹. ذكر الإمام الأسنوي في كتاب الكوكب الدرّي أن يعد التفاعل بين الفقه¹² وأصوله¹³ والنحو وأصوله من صور الاتصال بين العلوم الشرعية وعلم العربية. وُجد انتشار علم أصول الفقه والنحو العربي في الوقت شاعت المصطلحات المنطقية في علم أصول الفقه وروعي الترتيب والمنهج العلمي في التعبير عن المسائل المطروحة واتساع رقعة القياس بظهور المذاهب الأربعة (الحنفي والحنبلي والمالكي والشافعي). فالنحو العربي في ذلك الوقت حسب ما هو معروف لدينا أنه يجري في نشاط القياس النحوي حين ظهور مدرستي البصرة والكوفة. دليل واضح أن منهج النحو وأصوله يجري في نفس المسلك كما في الفقه وأصوله. من خلال هذا، كان التطور منهجين -الفقه وأصوله والنحو وأصوله- وتعد العلاقة المتينة بينهما من جهة¹⁴. فقد قال الإمام "من العلوم الإسلامية فقهاها، وكلامها وعلمي تفسيرها وأخبارها، إلا وافتقاره إلى العربية بيّن لا يُدفع ومكشوف لا يتنقع لأن معاني هذه العلوم لا تعرف على الحقيقة إلا بمعرفة ألفاظها، الوصلة إلى معرفة ألفاظها معرفة علم العربي، ومن هنا اشترط الأصوليون في المجتهد أن يكون على جانب كبير من التضلع في قواعدها وفروعها وتطبيقاتها"¹⁵.

¹⁰ محمد أحمد نخلة، أصول النحو العربي، بيروت: دار العلوم العربية، 1987، ص 23

¹¹ أنظر ابن الأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محي الدين عبد الحميد، القاهرة 1961، 1 ص 15

¹² هو "العلم بالشّيء والفهم له، ولكن استعماله في القرآن الكريم يرشد إلى أنّ المراد منه ليس مطلق العلم، بل دقّة الفهم، ولطف الإدراك ومعرفة غرض المتكلم" كما ذكر عبد الكريم زيدان، الوجه في أصول الفقه، ص 8

¹³ هو "فهم العلم بالقواعد والأدلة الإيمانية، التي يتوصل بها إلى استنباط الفقه" المرجع السابق، ص 11

¹⁴ الكوكب الدرّي، تحقيق حسن عوض، الأردن: دار عمار، 1984م. ص 42

¹⁵ الكوكب الدرّي، ص 342 نقلاً من المفصل للزمخشري 1 ص 8، بشرح ابن يعيش، 1 ص 11

د. محمود أحمد نخلة في كتابه أصول النحو العربي على غرار الإمام الأسنوي عندما قرّر صراحة أن الأنباري ألف أصول النحو على حد أصول الفقه كما في قوله " أن أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعها وفصوله كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله"¹⁶ أي أنه حاول واضع أصول النحو العربي كما في أصول الفقه. ورجّح عبد الكريم زيدان حيث قال "كما أن العادة أن الشيء يوجد ثم يدون، فالتدوين كاشف عن وجوده لا منشيء له كما في علم النحو والمنطق فما زالت العرب ترفع الفاعل وتنصب المفعول في كلامها، وتجري على هذه القاعدة وغيرها من قواعد النحو قبل تدوين علم النحو"¹⁷.

ومن هنا فهمنا أن أثر النحو في أصول الفقه تأثيراً كبيراً لأن علم أصول الفقه إنما هو علم أدلة باستعمال تفكير منهج الفقه مما يستخدم القرآن الكريم والأحاديث النبوية كالأدلة والبراهين ومنهما تؤخذ استنباط الأحكام الشرعية ولذلك صار النحو شرطاً في تطبيق العملية الإجتهدية في الفقه وأصوله. إذ ذلك، فصار معرفة اللغة والنحو والصرف فرض كفاية في تطبيق الأحكام الشرعية. كما قال الرازي في المحصول¹⁸. "اعلم أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع، ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيل، فلا بد من معرفة أدلتها، والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم فإذا توقّف العلم بالأحكام على الأدلة، ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف، وما يتوقف على الواجب المطلب وهو مقدور للمكلف فهو واجب"، فإذا معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة". وكان الإمام محمد بن الحسن السيباني تلميذ الإمام أبي حنيفة من أوائل من ربط بين مسائل الفقه ومسائل النحو في كتابه "الجامع الكبير"، وبعد ذلك جهود الإمام الأسنوي حيث يفرق العلاقة بين الفقه والنحو في كتاب "الكواكب الدري" والمهذب عند الشيرازي، والوجيز للغزالي، وشرح الوجيز الكبير للرافعي، والروضة للنووي¹⁹.

¹⁶ محمد أحمد نخلة، أصول النحو العربي في ص 24 نقلاً عن ابن الأنباري، لمع الأدلة

¹⁷ عبد الكريم زيدان، الوجيه في أصول الفقه، ص 14

¹⁸ انظر الاقتراح للسيوطي ص 49

¹⁹ انظر الكوكب الدري ص 46

وهذه النقطة لها نظرة خاصة لدى الدكتور عبد القادر عبد الرحمن السعدي في كتابه²⁰ حيث قرّر قول الأستاذ أنور الجندي في مجلة الرسالة أنّ أهم الأسباب الظاهرة التي تبين الحكم في اختيار لغة العرب لغة الشريعة الإسلامية لأن يجمع العلماء والباحثون على أنّ اللغة العربية أوسع اللغات في الألفاظ والمفردات، وفيما تحمل تلك الألفاظ من دلالات، كما أنّها أحسن اللغات في دقة العبارة وقوة الجملة، وقد امتلكت القدرة على التعبير عن معان ثانوية قد لا يعرف غيرها من اللغات كيف يعبر عنها. وبناء على ذلك جعل علماء أصول الفقه أنّ اللغة العربية من المواد التي يتبنى عليها على الأصول، كما قول الغزالي²¹ "وأما الأصول فمادته الكلام والفقه واللغة". وقد صرح الزمخشري بهذه الرابطة كما قوله "ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيا على علم الإعراب"²². ومن المحدثين من وافق على القول السابق هو تمام حسان في قوله عن العلاقة بين الفقه والنحو إلى حد ما "فمعظم المصطلحات الفقهية الإسلامية في العبادات وغيرها كالصلاة والزكاة والصيام والحج والهدى والسعي ونحوها محول عن معان لغوية عامة إلى معان اصطلاحية خاصة عن طريق القصد والتعمد"²³. هذه كلها إشارة واضحة أن العلاقة بين الفقه والنحو لهما أهمية كبيرة في مجال استنباط الأحكام واجتهادها.

الخصائص عن العلاقة بين العلة الفقهية والعلة النحوية

حين نستعرض مباحث العلمين نجد هناك تشابها وتوافقا في المواضيع التي يبحثها العلمان ، وهي على النحو التالي:-

²⁰ انظر عبد القدیر عبد الرحمن السعدي، أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية، ص 23 نقلا عن الأستاذ أنور الجندي في مجلة الرسالة الإسلامية العراقية: العدد 21، السنة الثانية ص 48..

²¹ انظر وفيات الأعيان 4 ص 216-218

²² شرح المفصل، 1 ص 8

²³ اللغة العربية معناها ومبناها، ص 322

- 1- في أصول النحو موضوع السماع²⁴ ويعني ما سمع من كلام العرب²⁵ نثرا وشعرا ويدخل فيه ما ورد في القرآن الكريم والحديث النبوي²⁶. وفي أصول الفقه موضوع عن اسماع أيضا ويعني به ما جاء في الكتاب المجيد والحديث النبوي الشريف.
- 2- في أصول النحو موضوع القياس²⁷ الذي يقوم على أصل مستند إلى نص من كلام العرب وفرع ليس له سند في كلام العرب. وعلة جامعة بين الأصل والفرع وحكم يشمل الأصل والفرع المقيس عليه²⁸. وفي أصول الفقه نجد بحث القياس متشابهما لما ذكرناه في أصول النحو من تعريف القياس والبحث في أركانه الأربعة: أ- الأصل ب- الفرع²⁹ ج- العلة³⁰ د- الحكم³¹
- 3- في أصول النحو موضوع الإجماع³² بتعريفه وأنواعه وحجتيه وكذلك الحال في القياس الخاص بأصول الفقه يأخذ المسار نفسه.
- 4- في أصول النحو موضوع استصحاب الحال³³ ومدى حجتيه وكذلك في أصول الفقه ومباحث أخرى لا يتسع هذا البحث لذكرها.
- 5- في أصول النحو موضوع عن تعارض الأدلة وطرق ترجيحها³⁴ وكذلك في أصول الفقه يطرح هذا الموضوع بتفصيل.

²⁴ انظر الاقتراح للسيوطي ص 24، أصول النحو العربي لمحمود أحمد نخلة ص 29، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو للشيخ يحيى الشاوي المغربي الجزائري تحقيق

عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، بغداد: دار الأنباء، 1990، ص 47

²⁵ المصدر السابق ص 33،

²⁶ المصدر السابق ص 29

²⁷ المصدر السابق ص 59، أصول النحو العربي لمحمود أحمد نخلة ص 95، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو للشيخ يحيى الشاوي المغربي الجزائري ص 61

²⁸ المصدر السابق ص 61،

²⁹ المصدر السابق ص 35، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو للشيخ يحيى الشاوي المغربي الجزائري ص 62-78

³⁰ المصدر السابق ص 70، المصدر السابق ص 62-78

³¹ المصدر السابق ص 69، المصدر السابق ص 62-78

³² المصدر السابق ص 55، أصول النحو العربي لمحمود أحمد نخلة ص 75، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ص 55

³³ المصدر السابق ص 101، المرجع السابق ص 139، المصدر السابق ص 97

³⁴ المصدر السابق ص 107، المرجع السابق ص 149، المصدر السابق ص 104

ومما سبق ندرك تشابه الموضوعات التي تدرس في علم أصول النحو وعلم أصول الفقه. فالعلاقة بين العلمين وثيقة ومحقة.

بعض الأحكام الفقهية المرتبطة بقواعد النحو

كما تحدثنا سابقا أن العلاقة بين الشريعة والنحو علاقة متينة عدم انقطاع فيهما هذا بسبب لم تقف العلاقة بين الشريعة والعربية في النحو عند باب أو موضوع واحد من موضوعاته، بل تداخلت في كثير من الموضوعات النحوية، ونود أن نستعرض أيضا من تلك الموضوعات التي كان لها أثر ملموس في فروع الشريعة. ولذلك، قسّمت الباحثة تحليل النحو في بعض الآيات القرآنية نوعين، أولا:- سوف تركز الباحثة أثر دلالة حروف المعاني، وثانيا:- أثر الدلالة بعض التراكيب. وفي الموضوع الأول، سوف تركز على بعض الحروف لها المعاني الخاصة منها معنى "إلى" و"الباء" و"حتى" و"الفاء" و"اللام" و"من". وأما التراكيب النحوية فتركز على بعض القواعد النحوية مما تميل إلى تطبيق اجتهاد في الأحكام الشرعية تقليديا ومعاصرا والتي ترد في بعض آيات القرآن منها مكوّن دلالة الشرط والأمر والضمير والموصول والظرف والإستثناء والحال والإضافة.

دلالة حروف المعاني

ذكر سيبويه في "الكتاب" أن الحرف الذي جاء لمعنى يختلف عن المعنى الذي جاء له الاسم والفعل كما في قوله "وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو ثم، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة ونحو هذا"³⁵. هذه النقطة أشار إلى أن علاقة الحرف بين الاسم والفعل لها معنى، وافتراق بينهما أيضا لها معنى. وفي الحقيقة هذا التعبير ما ذكره سيبويه غير واضح في عبارته حتى جاء المبرد في قوله "جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"³⁶. أي هذا الرأي ميول إلى عدم علاقة أو ارتباط الحروف بالاسم والفعل. والقول هذا يُرجح بقول الزجاجي حينما قرّر أن "من" تدخل في الكلام للتبعية فهي تدل على تبعية غيرها لا على تبعية نفسها. وكذلك "إلى" تدل على المنتهى، فهي تدل على منتهى غيرها

³⁵ الكتاب 1 ص 2

³⁶ المقتضب 1 ص 2

لا على منتها نفسها، وكذلك سائر حروف المعاني³⁷. ويمكن نقول أن المعنى المدلول عليه بالحرف لا يقوم بلفظ الحرف، وإنما يقوم بما يتعلق به الحرف من الأسماء والأفعال. وفي بعض الآيات التالية ستركز الباحثة على بعض الحروف فيما تفكر أن معاني حروفها متعلقة بالتراكيب النحوية ومكوّناتها.

إلى في القضية:- وقت الصيام

قال تعالى (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ...)³⁸

إنّ (إلى) في قوله تعالى (إلى الليل) جاءت للدلالة على انتهاء الغاية³⁹ الزمانية وغاية الشيء نهايته ومقطعه⁴⁰. وقرر ابن هشام⁴¹ أن ما بعدها غير داخل في حكم ما قبلها لوجود القرينة التي تدل على إخراجها، وفسر عن القرينة بأن الصيام لا يكون ليلاً لأنه ليس وقتاً للصيام، فتكون القرينة حالية⁴² ولهذا الاستدلال ما يقويه نقلاً ولغة. النقل مثل قد ورد في السنة تحديد فترة الصيام، إذ قال النبي(ص) "أقبل الليل من ههنا، وأدبر النهار من ههنا، وغرست الشمس، فقد أفطر الصائم"⁴³. وهذا يقوي أن نهاية الصيام بإقبال الليل حيث رتب الإفطار على إقباله⁴⁴. وأما لغة فقد اختلف النحاة في عدم دخول ما بعد الغاية فيما قبلها مذهبين: الأول عدم دخول ما بعدها فيما قبلها مطلقاً، سواء أكان من جنسه أم لم يكن، ورجح هذا ابن هشام بقوله "وهو الصحيح" معللاً ذلك: بأن أكثر الغايات تأتي مقترنة

³⁷الإيضاح ص 54

³⁸البقرة 187

³⁹العيساوي، يوسف خلف محل، أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية من السنة النبوية، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 2002م، ص 407

⁴⁰معني اللبيب، لابن هشام 1 ص 70

⁴¹المصدر السابق، 1 ص 70

⁴²القرينة الحالية هي دلالة على الشيء، مثال ذلك: أن يقال للمسافر: مع السلامة، فإن (مع) ظرف متعلق بفعل محذوف تقديره: تسافر مع السلامة، وقد دلّ حال

المسافر على تقدير هذا الفعل. انظر عبد القادر عبد الرحمن السعدي، ص 102

⁴³انظر المرجع السابق نقلاً عن صحيح البخاري 3 ص 46

⁴⁴المرجع السابق ص 102

بقريئة تدل على إخراجها، فإذا وردت في موضع ليس فيه قريئة حملت عليها⁴⁵. الثاني، إن كان ما بعد الغاية ممن جنس ما قبلها دخل، وإن لم يكن من جنسه لم يدخل⁴⁶.

الباء- في القضية:- مسح الرأس في الوضوء

قال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ...) ⁴⁷

الشاهد هنا في قوله (وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ). فهناك عدة آراء منها، الرأي الأول:- أن الباء زائدة، والمراد امسحوا رؤوسكم، وقد أجاز النحاة مجيئها زائدة للتأكيد، وذكروا كما في قوله تعالى (فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ) ⁴⁸، (وَهَزَّيْ إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّخْلَةِ) ⁴⁹، (تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ) ⁵⁰ في قراءة من قرأها بضم المضارعة أي أنها من أنبت ⁵¹. وذكر أبو حيان في كتابه البحر المحيط عن قول سيبويه والفراء أن العرب تقول "حز رأسه وبرأسه ومسحت رأسه وبرأسه، ويريد معنى واحدا ⁵²، فلما جاز كحرف الباء الداخلة على الرؤوس زائدة، كان الأمر بالمسح متسلطا على جميع الرأس ⁵³. ثانيا: يجوز تكون الباء للإصاق فيكون المراد إلصاق الفعل - وهو المسح ⁵⁴ - بالمفعول وهو جميع الرأس، وقد رجح بعض العلماء أن مسح رأس كله والباء مؤكدة زائدة ليست للتبويض أي معنى الباء هنا على المعنى استيعاب الرأس كله بالماء ⁵⁵. ثالثا، إن الباء دخلت هنا كما دخلت في أية التيمم كما في قوله تعالى

⁴⁵ معني اللبيب 1 ص 70

⁴⁶ المصدر السابق

⁴⁷ المائدة 6

⁴⁸ ص 33

⁴⁹ مريم 25

⁵⁰ المؤمنون 20

⁵¹ شرح المفصل لابن يعيش 8 ص 138، معني اللبيب 1 ص 120

⁵² البحر المحيط 436-437

⁵³ انظر عبد القادر ص 107

⁵⁴ الصنعاني، سبل السلام، شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام، 1 ص 68

⁵⁵ الجامع لأحكام القرآن 3 ص 42

(فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه)⁵⁶ هذه الآية تبدو إشارة إلى عدم المسح في بعض الوجه بل على جميعه⁵⁷.

الحجة الفريق الثاني، إنّ الباء في الآية تحتل معنيين: أولاً للتبويض أي تكون بمنزلة "من" كما في قوله تعالى (عينا يشرب بها عباد الله) أي منها⁵⁸. وثانياً، الإلصاق لأن هذا المعنى أجمع عليه النحاة، وهو معنى لا يفارقها كما قال ابن هشام⁵⁹، وعلى هذا خصّها سيبويه بقول "وإنما هي للإلحاق والاختلاط"⁶⁰. وقال المرادي "رد كثير من المحققين سائر معاني الباء إلى معنى الإلصاق"⁶¹. والحجة الفريق الثالث، إنّ الباء للتبويض ولكن اللفظ في الآية جاء مطلقاً عن التقييد بجزء من أجزاء الرأس، بناء على هذا فيكفي في المسح أدنى ما يتناوله اللفظ ولو كان قليلاً، كقول القائل "مسحت يدي بالمنديل"، فإنه يكفي لتحقيق هذا المسح اليد بجزء من أجزاء المنديل⁶².

حتى - القضية: - الوقت الذي يبدأ في الصيام

قال تعالى (فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَأَتَّعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ)⁶³

إن التعبير عن انتهاء وقت الإباحة في الآية جاء بـ (حتى)، ومعناها انتهاء الغاية⁶⁴ وقد اختلف النحاة فيما بعدها هل يكون داخلاً في حكم ما قبلها أو لا؟ فذهب المبرد، وابن السراج⁶⁵ وأبو علي الفارسي وأكثر المتأخرين إلى دخوله⁶⁶. ويرى ابن مالك أنه يجوز أن يكون داخلاً تارة وخارجاً تارة

⁵⁶المائدة 6

⁵⁷الجامع لأحكام القرآن 3 ص 43

⁵⁸وافق لدى الكوفيين، والأصمعي وأبي علي الفارسي وابن مالك، انظر عبد القادر ص 108

⁵⁹معني اللبيب 1 ص 118 و 123

⁶⁰الكتاب 4 ص 217

⁶¹الجنى الداني، ص 108

⁶²مفاتيح الغيب للرازي، 3 ص 545

⁶³البقرة 187

⁶⁴الكتاب 3 ص 231، معني اللبيب 1 ص 141

⁶⁵وفيات الأعيان، 4 ص 339-340

⁶⁶ابن مالك، شرح ابن عقيل، 2 ص 343

أخرى، ولم يحددوا حالة دخوله وخروجه، ومثلوا بنحو: ضربت القوم حتى زيد، فإن زيدا يجوز أن يكون داخلا في الضرب ويجوز أن يكون الضرب وقف عنده⁶⁷. وذهب سيويه والفراء والرماني إلى أنه يدخل إن كان من جنسه أو جزءاً منه وإلا لم يدخل⁶⁸، ووافق معهم ابن هشام بقول لأنه حكم بدخوله إلا إذا كانت هناك قرينة تقتضي خلاف ذلك⁶⁹.

اللام- القضية:- نفقة الولد الصغير على والده

قال تعالى (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ)⁷⁰ استدل الفقهاء على وجوب نفقة الولد الصغير على والده استدلووا على ذلك بأن "اللام" في قوله (وعلى المولود له) إما للملك أو شبه الملك⁷¹، فتكون الآية قد أضافت المولود إلى الوالد بوساطة هذه اللام، وذلك يدل على أنه ملك لوالده، وإذا كان ملكا له استتبع ذلك أن تكون نفقته عليه، وأن لا يشاركه أحد فيها، وأن جميع ما يملكه الابن من مال يعد ملكا للأب⁷² ويقوي قول ذلك بقول رسول الله(ص) "أنت ومالك لأبيك"⁷³. تلك اللام بمعنى الاستحقاق⁷⁴ أي الوالد مستحق للولد، وكذلك قد صرح سيويه معنى اللام نحو "العبد لك، معناه هو عبدك، ثم بين وجه استحقاقه بقوله "فيكون مستحقا لهذا كما يكون مستحقا لما يملك"⁷⁵ أي كذلك يستحق الوالد في هذه الآية مستحقا للولد.

من - في القضية : - الرغبة

⁶⁷ انظر عبد القادر عبد الرحمن السعدي، ص 111

⁶⁸ الجنى الداني، ص 500

⁶⁹ مغني اللبيب، 1 ص 111

⁷⁰ البقرة 233

⁷¹ البحر المحيط 2 ص 214، العيساوي، يوسف خلف محل، أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية من السنة النبوية، ص 415

⁷² انظر عبد القادر ص 119

⁷³ سنن ابن ماجه، 2 ص 769

⁷⁴ انظر معنى اللام عند أبي حيان في كتابه "ارتشاف الضرب" ص 453

⁷⁵ الكتاب، 4 ص 217

وفي قوله تعالى (ومن يرغبُ عن ملة إبراهيم إلا مَنْ سفِه نفسه)⁷⁶ وقول رسول الله (ص) (فمن رغب عن سُنتي فليس مني)⁷⁷ ومن قال (رغب في كذا) أي بمعنى أراده، ومن قال (رغب عن ذلك) كان المراد ابتعد عنه ونفر منه⁷⁸. فالفعل "رغب" مثلا يدل على معنيين متضادين أي في إرادة الشيء والابتعاد عنه، والذي يحدد أحدهما من حرفين هما "عن" و"في".

الفاء - القضية :- صيام المسافر والمريض

قال تعالى (وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)⁷⁹ هذه الآية لها في خلاف بين الفقهاء بعض يقول أن فطر المسافر والمريض رخصة لهما وليس بواجب⁸⁰، وأما فقال بعض الآخر - من أهل الظاهر - إن فطرهما واجب⁸¹. ترى الفرقة الأولى أن الفاء في قول تعالى (فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) للعطف، وقد عطفت هذه الجملة على فعل محذوف قد عطف بـ "الفاء" كان تقديره "فأفطر"⁸². فيكون معنى الآية "مَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَأَفْطَرَ فَلْيَقْضِ عِدَّةَ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ" والذي يدعو إلى تقدير هذا الشرط وهو (إن أفطر) الفعل المقدر الذي عطف بالفاء على "كان"، فيكون المعنى "من كان مريضاً أو على سفر فأفطر فليقض عدة أيام آخر إن فطر"⁸³. وأما حجة الفرقة الثانية، وقوع الفاء في خبر (مَنْ) التي هي اسم موصول مبتدأ⁸⁴. وأما يرى ابن هشام⁸⁵ فإنه شبهه بفاء الربط، والفائدة فيها الإشارة إلى أن الخبر الذي دخلت عليه يكون مستحقاً وجوده بسبب دلالة صلة الموصول المشبه بالشرط، بحيث لو حذفت أمكن أن يكون ذلك الخبر مستحقاً بغير تلك الصلة، "فالعدة من أيام آخر" إنما تثبت للمريض المسافر بسبب السفر والمرض اللذين دلت عليهما الصلة⁸⁶.

⁷⁶ البقرة 130

⁷⁷ شرح المفصل، 1 ص 12

⁷⁸ مغني اللبيب، 1 ص 168

⁷⁹ البقرة 185

⁸⁰ بداية المجتهد، 1 ص 237

⁸¹ الجامع لأحكام القرآن - 2 ص 281

⁸² الكتاب 3 ص 27-33

⁸³ انظر عبد القادر عبد الرحمن السعدي، ص 137

⁸⁴ المرجع السابق، ص 137

⁸⁵ مغني اللبيب 1 ص 186

⁸⁶ الجني الداني في حروف المعاني ص 126

وخبر الموصول الذي ربطته هذه الفاء محذوف وقد اختلفوا في تقديره تبعاً لاختلاف القراءة في قول (فعدة) فمن رفعها قدر الخبر "فعليه عدة" ومن نصبها قدره "فليصم عدة" ورأى الكسائي الراجح هو الأول⁸⁷. من هذين الرأيين وافقت الباحثة برأي د. عبد القادر السعدي⁸⁸ في اختيار الرأي الأول أن يكون رخصة للمسافر والمريض في إفطار الصيام في حالة المرض والسفر. بدليل حيث قال رسول الله (ص) للمسافر "إن شئت فصم وإن شئت فأفطر"⁸⁹.

الفاء - القضية: - الاستعاذة عند قراءة القرآن

قال تعالى (فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ)⁹⁰ ذهب المذهب الظاهري إلى أن التعوذ يكون بعد القراءة، وأما الجمهور فذهبوا إلى أنه قبل القراءة. الحجة الفرقة الأولى أن يكون التعوذ بعد القراءة لأن الفاء في (فاستعذ) رابطة، والجواب على الشرط (قرأت) أي بمعنى لا يتحقق الجواب إلا إذا تحقق الشرط أي أن الاستعاذة مرتبة على القراءة⁹¹. وأما الفرقة الثانية فترى كلمة (قرأت) مجاز عبّر به عن إرادة القراءة لأن توجد عند إرادتها بغير فاصل فكانت بينهما ملابسة ظاهرة⁹². كما الترتيب تحمله الفاء الرابطة في قوله تعالى (إذا قمتم إلى الصلوات فأغسلوا) أي أردتم القيام⁹³.

النهي - القضية: - حكم زواج المسلم بغير المسلمة

قال تعالى (وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ)⁹⁴

⁸⁷ الكتاب 1 ص 138

⁸⁸ انظر عبد القادر السعدي ص 137

⁸⁹ بداية المجتهد 1 ص 287

⁹⁰ النحل 98

⁹¹ انظر عبد القادر ص 143

⁹² الكشف 2 ص 175

⁹³ كما ذكر أبو حيان أن العرب تستعمل كلمة أراد إشارة على الرغبة، البحر المحيط 5 ص 535

⁹⁴ البقرة 221

إن النهي تسلط على لفظ (المُشْرِكَاتِ) وهو اسم فاعل مشترك من (أشرك)، ومعناه في اللغة جمع بين اثنين أو أكثر في صفة واحدة أو عمل واحد، يقال: أشرك زيد خالدا في الدراسة، أي: جمعه معه فيها، أشرك بالله: جمع معه ثانيا في العبادة واعتقاد الألوهية، و (المُشْرِكَاتِ) هُنَّ الجامعات مع الله إلهاً آخر. ولما جاء التعبير بهذا اللفظ كان المراد تحريم زواج مَنْ يشركن، سواء أكنَّ ممن عبده الأوثان أم من الكتابيات اللاتي بثلثن الآلهة لأنَّ منهن مَنْ يجعلن له شريكاً⁹⁵. أما الموحدات من أهل الكتاب فإن التحريم لا يتوجه إلى أزواجهن لعدم اتصافهن بالشرك، وحينئذ يجوز الزواج منهن. فكلمة (تَنْكِحُوا) يراد به هنا تعقدوا، والقرينة التي خصصت للعقد هي التعميم في لفظ (المُشْرِكَاتِ) لأن الألف واللام (أل) فيه جنسية فأشبهت نكرة في المعنى. ولما كان لفظ (المُشْرِكَاتِ) منكراً في المعنى حمل الفعل (تنكحوا) على معنى العقد، فتوجه النهي إلى العقد، فدل ذلك على معنى العقد، فتوجه النهي إلى العقد، فدل ذلك على فساد المنهى عنه وبطلانه وهو العقد على المشتركة الباقية على شركها⁹⁶.

أثر دلالة بعض التراكيب النحوية

في هذا نوع تركز الباحثة على بعض التراكيب النحوية عن المفهوم مدلول نحوي ومفهوم الشرط وأثر دلالة الضمير والموصول والمعرف بأل ومفهوم دلالة الظرف ودلالة الحال والإضافة ومفهوم قضية فعل الأمر مما ترى الباحثة أنهما من أهمية كبيرة في تطبيق اجتهاد واستنباط الأحكام الشرعية.

أثر دلالة الضمير - القضية: - تيمم المريض هل يجوز أم لا؟

قال تعالى (وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْعَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا...) ⁹⁷ ذهب الجمهور إلى أنه يجوز التيمم ما دام لا يستطيع استعمال الماء، وذهب آخرون إلى أنه لا يجوز التيمم ⁹⁸. والحجة عند الجمهور بأن الضمير في قوله (فلم تجدوا) عائد على المسافر ومن ذكره بعده في الآية، فلا يشمل

⁹⁵ بدائع الضائع، 2 ص 271

⁹⁶ انظر عبد القادر عبد الحمن السعدي، ص 304

⁹⁷ النساء 43

⁹⁸ بداية المجتهد 1 ص 57 من قول أبي حنيفة.

شرط عدم إيجاد الماء المريض، لأن في الكلام صفة محذوفة، والتقدير وإن كنتم مرضى لا تستطيعون استعمال الماء، فجملة (لا تستطيعون) في محل نصب صفة لـ (مرضى)، وهذه الصفة المقدرة قد أخرجت المريض من اشتراط عدم وجود الماء في إباحة التيمم، فيبقى الضمير عائداً على المسافر ومن بعده فقط، ويكون عدم وجود الماء شرطاً في جواز تيممهم، وحينئذ يصير المعنى في الآية "وإن كنتم مرضى لا تستطيعون استعمال الماء فتيمموا أو على سفر أو مُحدثين فلم تجدوا ما فتيمموا. وأما الفرقة الثانية فذهبت إلى أن الضمير في "تجدوا" يعود على المريض والمسافر ومن بعدهما ولا حذف في الكلام⁹⁹، وحينئذ يبقى في انعدام الماء شرطاً في إباحة التيمم لهم، أما إذا وجد الماء فلا يصح تيممهم ولو كان المريض لا يستطيع استعماله. والراجح هنا الرأي الجمهور لأن الضمير وإن كان عائداً إلى جميع المذكورين إلا أن حال المريض يرجح تقديره جملة الصفة التي تخرج المريض من عود الضمير إليه، فالمعروف من حال المريض أنه لا يستطيع استعمال الماء، وحذف الصفة، وإن كان قليلاً إلا أن النحاة أجازوه "عند قوة دلالة الحال عليها" فقد نقل ابن يعيش عن سيبويه أن الصفة قد تحذف في مثل قولهم (العرب) "سير عليه ليل ويقصدون ليل طویل"¹⁰⁰.

أثر دلالة الموصول في قضية: - صداق المرأة قبل الدخول بها

قال تعالى (وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنَصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)¹⁰¹ حصل الخلاف بين الفقهاء في تلك الآية ذهبت الفرقة الأولى أن مالکها هو الزوج نفسه، فإذا دفع للزوجة مهرها كاملاً ثم طلقها قبل أن يدخل بها، فإن الواجب عليه هو نصف المهر، ويجب على الزوجة أن تعيد له نصف ذلك المهر، إلا أن من حق الزوج أن يعفوا عنها في هذا النصف بأن يُبقى لها كامل ما دفعه لها¹⁰². وأما الفرقة الثانية فذهبت إلى أن المراد به وليّ الزوجة المطلقة، فإذا

⁹⁹ بداية المجتهد، 1 ص 57

¹⁰⁰ الكتاب، 1 ص 226، شرح المفصل لابن يعيش 3 ص 63

¹⁰¹ البقرة 237

¹⁰² وفيات الأعيان، 2 ص 460-463

لم يدفع الزوج المهر لها ثم طلقها قبل الدخول، فلوليها الحق في أن يعفو عن الزوج عن نصف المهر الواجب لها¹⁰³.

الحجة الفريق الأول بأن (الذي) في قوله (أو يعفوا الذي بيده عقدة النكاح) اسم الموصول¹⁰⁴ وصلته في الجملة (بيده عقدة النكاح) أي بمعنى الزوج لا الوالي، لأن الوالي كان يمتلك للعقد قبل إيقاعه، فـ (عقدة) هنا على وزن فُعلة بمعنى المفعول عند الصرفيين¹⁰⁵. واحتج الفرق الثاني بأن الكلام في أول الآية خوطب به الأزواج بضمير الخطاب، فقال (وإن طلقتموهن) ولو كان الذي بيده العقدة هو الزوج لقال أن تعفوا على جهة الخطاب أيضا، ولكنه لما عدل عنه إلى الغائب وقال "أو يعفوا الذي بيده عقدة النكاح"، دل على أن المراد غير الزوج، وغذا لم يكن الزوج مرادا انتقلت العقدة إلى الوالي¹⁰⁶. فترى الباحثة الرأي الأول أرجح لأن الجملة (الذي بيده عقدة النكاح) أي الذي بيده عقدة نكاحه، والضمير في نكاحه يعود على الزوج لأنه صاحب النكاح، ولكن في الآية حُذف الضمير بسبب أدخل الألف واللام فيها. والحجة الثانية أن الرأي الأول أرجح هناك حديث رسول الله (ص) (ولي عقدة النكاح هو الزوج) أي المراد هنا إسناد النكاح إليه أي الزوج لا إسناد إليها أي الزوجة¹⁰⁷.

أثر دلالة المعرف بأل، في القضية:- أكل السمك والجراد، والكبد والطحال

قال تعالى (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ)¹⁰⁸ قد أجمع العلماء على إباحة أكلها لأن (أل) في قوله (الميتة والدم) دالة على الدم المعهود الذي عرفوه من قبل، وهو المخصوص بصفة السفح أي والسمك والجراد والكبد والطحال ليست من الميتة والدم المعهود في الدهن، فلا ينصرف اللفظ إليها عند إطلاقه¹⁰⁹. وهذا القول يقوي القول السابق كما في قول تعالى

¹⁰³ مغني ابن قدامة 7 ص 253

¹⁰⁴ شرح المفصل، 2 ص 410

¹⁰⁵ شرح الشافعية للرضي، 1 ص 162

¹⁰⁶ مفاتيح الغيب، 2 ص 410

¹⁰⁷ أنظر عبد القادر ص 178

¹⁰⁸ البقرة 173

¹⁰⁹ أحكام القرآن لابن العربي 1 ص 52

(قل لا أجد في ما أوحى إليّ محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتةً أو دماً مفسوحاً) ¹¹⁰. كما قال ابن حيان "فجاءت تلك الأسماء يعني الميتة والدم معارف بالعهد حوالة على ما سبق تنزيهه" ¹¹¹.

دلالة الظرف، في القضية:- صلاة الجماعة

قال تعالى (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ) ¹¹² (وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ) ¹¹³ (فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ مَّعَكَ) ¹¹⁴ استدل بعض الفقهاء على وجوب أداء الصلاة المفروضة للرجال جماعة، أي وجوبها على الكفاية ¹¹⁵. وأما الآخر فيرى أن وجوبها وجوب عين ¹¹⁶. ومن الناحية النحوية ظرف (مع) دال على الصحبة ¹¹⁷ فهي مشعرة بمعنى الجمعية في أداء العمل زماناً أو مكاناً، أي كما استدل السيرافي في شرحه عن كتاب سيبويه في قول "جلس زيد مع عمرو، بمعنى "ذكرنا اجتماعه مع عمرو" وقرر النحاة عنها بمعنى "وضع الاجتماع" أو "زمانه" ¹¹⁸. وتميل الباحثة إلى الرأي الأول أي دالة على الصحبة والاجتماع وقد اقترنت بفعل الأمر المطلق أي اركعوا واركعي وفتقم، واستدل أبو حيان بذلك في قوله "ويكون في قوله (مع) دلالة على إيقاعها جماعة" ¹¹⁹. أي أداء الصلاة جماعة مؤكداً واستدل ما ورد عن النبي(ص) من أقوال وأفعال تدل على أن صلاة الجماعة سنة مؤكدة ¹²⁰.

دلالة الإستثناء، في القضية:- جواز التجارة

¹¹⁰ الأنعام 145

¹¹¹ البحر المحيط، 4 ص 241

¹¹² البقرة 43

¹¹³ آل عمران 43

¹¹⁴ النساء 102

¹¹⁵ وهبة الزهيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، سورية: دار الفكر، 2 ص 150

¹¹⁶ الجامع لأحكام القرآن 1 ص 349

¹¹⁷ الجني الداني في حروف المعاني ص 312

¹¹⁸ الكتاب 3 ص 287

¹¹⁹ البحر المحيط 1 ص 181

¹²⁰ انظر عبد القادر ص 189

قال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ)¹²¹ حرّمت الآية أكل الأموال بالباطل إلا جواز التجارة بالأموال. الشاهد هنا الآية (إلا أن تكون تجارة) والاستثناء واقع على محل (أن تكون) العاملة في التجارة، لأنها إما ناقصة و(تجارة) بالنصب خبرها، واسمها عائد على الأموال كما يرى بعض النحاة¹²². فيكون الاستثناء متصلاً، لأن المعنى حينئذ يصير "إلا أن تكون الأموال تجارة عن تراض، فإن أكل الأموال بالباطل قد يحصل بعده طرق ولكنه استثنى منها التجارة المتراضى عليها التي ليس فيها أكلٌ للأموال بالباطل ولذلك نفى عنها أن تكون موصوفة بالأكل بالباطل¹²³.

أثر دلالة الحال، في القضية: - أثر دلالة الحال

قال تعالى (وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحْرَ)¹²⁴ حرّمت الآية السحر كما في الجملة (يُعلمون الناس السحر) هي الجملة الحالية من الواو في (كفروا)¹²⁵. وقد بينت هيئة ذلك الفاعل، لأن الحال قيد لعاملها، وكما يتحقق القيد بمضمون المفرد يتحقق بمضمون الجملة أي أنهم كفروا في حال تعليمهم السحر، فكان تعليمه مؤدياً إلى كفرهم، وما كان مؤدياً إلى الكفر فتعليمه وتعلمه حرام¹²⁶.

دلالة الإضافة في القضية تحريم الدم ولحم الخنزير وما ذبح على اسم غير الله

قال تعالى (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنَازِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ)¹²⁷ إن في الآية حذفاً لمضاف، والأصل "إنما حرم عليكم أكل الميتة... إلخ. وحذف المضاف وارد عن العرب، وقد صنف ابن جني هذا الورود بالكثرة والسعة، وعده من شجاعة اللغة العربية¹²⁸. وهناك بعض الآيات قد

¹²¹ النساء 29

¹²² منهم الكوفيون والأخفش واختاره أبو عبيد، انظر معاني القرآن للأخفش ص 341

¹²³ معاني القرآن للأخفش ص 340

¹²⁴ البقرة 102

¹²⁵ البحر المحيط 1 ص 327

¹²⁶ انظر عبد القادر ص 211

¹²⁷ البقرة 172

¹²⁸ وفيات الأعيان 3 ص 436-439

حذف المضاف نحو (وسئل القرية)¹²⁹ أي أهل القرية، والبلاغيون يرون حذف المضاف ضرباً من المجاز في الكلام وسموه بـ مجاز الحذف¹³⁰. وقد علل النحاة السرّ في جواز حذفه بأن المقصود من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا كان هناك ما يشير إلى المعنى ويوضحه من القرائن استغني عن ذكر اللفظ انسجاماً مع مبدأ الاختصار في الكلام الذي هو من أبرز خصائص لغة العرب¹³¹.

قضية دلالة الأمر

قوله تعالى (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّائِعِينَ)¹³² (اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)¹³³ (فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ)¹³⁴

قد وردت بعض الآيات التشريعية دالة على أحكامها بصيغة الأمر ولهذا الصيغة معانٍ كثيرة، ومن الناحية النحوية واللغوية أن النحاة وأكثر البلاغيين اتفقوا على أن المعنى الذي تدل عليه صيغ الأمر المطلق أي هو الوجوب وأن دلالتها عليه حقيقة لا مجاز، إلا أن هذا المعنى استنبطه البلاغيون من جهة، في حين استنبطه النحاة من جهة أخرى. فأهل البلاغة يرون هذا المعنى مستفاداً من كون الطلب فيه مقترناً بالاستعلاء، ولذلك عرفوه بأنه: طلب إيجاد الفعل مع الاستعلاء الطالب¹³⁵. فالاستعلاء في رأيهم هو الذي يجعل الوجوب حقيقة في معنى الأمر¹³⁶ ويتحقق طلب الفعل بصيغة الأمر المعروفة "افعل"¹³⁷.

أثر دلالة الشرط في قضية التزوج بالإماء

¹²⁹ يوسف 82

¹³⁰ الكتاب 1 ص 212

¹³¹ شرح المفصل لابن يعيش 3 ص 23

¹³² البقرة 43

¹³³ فصلت 40

¹³⁴ البقرة 23

¹³⁵ مفتاح العلوم للسكاكي، 152

¹³⁶ عبد القاهر ص 233

¹³⁷ عبد الكريم زيدان، الوجيه في أصول الفقه، ص 286

قال تعالى (وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُم مِّنْ بَعْضٍ فَاَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ)¹³⁸ وقد حصل خلاف بين العلماء في الحالة التي يجوز للحر الزواج منهن. فذهب بعضهم إلى أن الرجل له أن يتزوج بالأمة المؤمنة عند خوفه الوقوع في الحرام بشرط أن لا يقدر على مهر الحرية¹³⁹. وذهب آخرون إلى القول بجواز زواج الأمة لمن لم يكن مترزواجا حرة، سواء أقدر على مهر الحرية أم لا¹⁴⁰. وحتج الفريق الأول بأن (مَنْ) في قوله (ومن لم يستطيع) شرطية، فالكلام فيه شرط وجزاء، ومعلوم أن الجواب لا يتحقق إلا بتحقيق الشرط، وقد علق هنا جواز التزوج بالأمة بانتفاء الاستطالة على مهر الحرية، لأن (الطول) في اللغة الغنى، فالشرط منفي وإذا تحقق انتفاؤه جاز تحقق الجواب الذي هو الزواج من الأمة. أما الفريق الثاني فيرى أن الطول هو وجود الحرية أي مَنْ كانت عنده حرية فهو ذو طول ولا يجوز له التزوج بالأمة. والراجح هو الرأي الأول لأن لما ذكره من تعليق الجزاء على الشرط، والنحاة يقررون أن الشرط سببٌ والجزاء مسبب عنه. والحجة الأخرى كلمة "الطول" لغة هو بمعنى الغنى والسعة في المال¹⁴¹، والمشتراط في الآية انتفاء الطول، فإذا لم يستطيع المرء امتلاك مال يدفعه فله التزوج بالأمة، أما من قدر على مهر الحرية فإنه لا يجوز له التزوج بالأمة إن كان حراً.

مرّ بنا سابقاً أن هناك ظواهر نحوية بارزة وواضحة كان لها أكبر الأثر في الأحكام الشرعية. فالإعراب من الموضوعات النحوية الرئيسية التي أثرت تأثيراً ملموساً في الفقه الإسلامي وأصوله لأن الإعراب قائم على اختلاف الحركات وأحوال آخر الكلمة لفظياً ومعنوياً لاختلاف مواقعها في الجمل، وأحكام الشريعة قد تتغير بتغير تلك الحركات والأحوال كما ذكرت في الآيات السابقة.

¹³⁸ النساء 25

¹³⁹ ومن هؤلاء الشافعي انظر بدائع الصنائع 2 ص 267

¹⁴⁰ ومن هؤلاء أبي حنيفة، المصدر السابق 2 ص 267

¹⁴¹ انظر لسان العرب في باب طول

الخلاصة

أجمع العلماء قاطبة على أن فهم العربية وآدابها شرط من شروط المفسر في آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية. لذلك نجد كثير من النحويين قد اهتموا بهذا الجانب، إنهم من أوائل النحويين منهم أبو الأسود الدؤلي وعبد الله بن أبي إسحاق وسيبويه والكسائي والفراء والمبرد والزجاجي وغيرهم. ولا ريب فيه إن اللغويين والفقهاء اعتمدوا على لغة القرآن وأحاديث النبوي في أبحاثهم للمسائل اللغوية وأحكام الشريعة باللغة العربية بسبب القرآن أنزل بهذه اللغة. نعود إلى ما عرضنا في الموضوع السابق في المعاني النحوية سواء من أثر دلالة المعاني الحروف أو أثر دلالة التراكيب اللغوية وجدنا أن الأحكام التي ترد في الآيات لها ظاهريا ومعنويا تحتاج إلى التفسير النحوي واللغوي. وترى الباحثة هذا العمل يحتاج إلى مراعاة بين جانبيين، جانب الأصوليين وجانب النحويين. فالنحويون هم الذين وضعوا مصطلحات الأبواب كالفاعل والمفعول والحال والتمييز والإضافة والاستثناء والشرط وغيرها. وأما الأصوليون فهم من المستنبطين أحكام الشريعة ويحتاجون إلى فهم النحو وأصوله. وعلى هذا الأساس نستطيع أن نقوم جهود كل من الأصوليين والنحاة في المجال اللغوي على أساس اختلافهم في أهداف الدراسة. ويمكن نقول إن حصيلة بحث الأصوليين هو ما نستطيع أن نسميه "نحو الدلالة" وحصيلة بحث النحويين هو ما نسميه "نحو الإعراب"¹⁴². والله أعلم بالصواب

¹⁴² انظر البحث اللغوي عند الأصوليين، السيد مصطفى جمال الدين، بيروت: دار الهادي، 2005، ص 30.

المصادر والمراجع

New Oxford Dictionary English, Oxford press, 1998.

ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، تحقيق إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م.

ابن العربي، محمد بن عبد الله، **أحكام القرآن**، تحقيق علي محمد البحايوي، الطبعة الثانية، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1967م.

ابن القدامة المقدسي، **المغني**، القاهرة: مطبعة الفجالة الجديدة، 1968م.

ابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار صادر، 1978م.

ابن سلام الجمحي (ت 231هـ)، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق محمد شاکر، القاهرة: دار المعارف، 1973م.

ابن عقيل (ت 769هـ). **شرح ابن عقيل**. تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي. بيروت: دار الفكر، المجلد الأول، 1998م.

ابن منظور (ت 711هـ). **لسان العرب**. تحقيق أمين محمد عبد الوهاب و محمد الصادق العبيري. بيروت: مؤسسة التاريخ العربي، 1999م.

ابن هشام (ت 761هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعراب**. بيروت: المكتبة العصرية، 1999م.

ابن يعيش (ت 643هـ)، **شرح المفصل**، بيروت: عالم الكتب، د.ت. .

أبو حيان الأندلس (ت 745هـ). **البحر المحيط**. تحقيق عادل أحمد وعلي محمد. بيروت: دار الكتب العلمية، 1993م.

الأخفش الأوسط، **معاني القرآن**، تحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد، رسالة الدكتوراة من جامعة بغداد، 1978م.

الإمام جمال الدين الأسنوي (ت 772هـ)، **الكوكب الدرري**، تحقيق حسن عوض، الأردن: دار عمار، 1984م.

تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**. المغرب: دار الثقافة، د.ت.

الجزائري، يحيى الشاوي المغربي، **ارتقاء السيادة في علم أصول النحو**، تحقيق عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، بغداد: دار الأنباء، 1990م.

الرازي، الفخر. **التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب**. بيروت: دار الكتب العلمية، 1990م.

الرضي، الاسترأبادي، **شرح الشافية ابن الحاجب**، تحقيق ثلاثة من أساتذة الأزهر، بيروت: دار الكتب العلمية، 1975م.

الزجاجي، أبو القاسم (ت 337). **الإيضاح في علل النحو**. تحقيق مازن المبارك. بيروت: دار النفائس، 1986م.

الزحشري، **الكشاف**، الطبعة الثانية، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، 1318هـ.

السكاكي، ابن أبي بكر (ت 626هـ)، **مفتاح العلوم**، بيروت: دار العلمية، 1987م.

سيبويه (ت 177هـ). **الكتاب**. تحقيق إميل بديع يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية، 1999م.

السيد مصطفى جمال الدين، **البحث اللغوي عند الأصوليين**، بيروت: دار الهادي، 2005م.

السيوطي (911هـ)، **الاقتراح في علم أصول النحو** ، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م.

- شوقي ضيف، المدارس النحوية، الطبعة السادسة، القاهرة: دار المعارف، 1995م.
- الشيخ محمد الخضري، أصول الفقه، بيروت: دار الفكر، 1988م.
- الشيرازي، المذهب، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير اليميني (ت 1182هـ)، سبل السلام، شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام، بيروت: دار الفكر، 1991م.
- عبد القدير عبد الرحمن السعدي، أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية ، عمان: دار عمار، 2000م.
- عبد الكريم زيدان، الوجيه في أصول الفقه، القاهرة: دار التوزيع، 1994م.
- العيساوي، يوسف خلف محل، أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية من السنة النبوية ، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 2002م.
- القرطبي. الجامع لأحكام القرآن. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1969م.
- القرطبي، محمد بن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، بيروت: دار الفكر، 2003م.
- الكاساني، أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الطبعة الأولى، بيروت: دار المعرفة، 2000م.
- المبرد، المقتضب، تحقيق حسن حمد. بيروت: دار الكب العلمية، 1999م.
- محمد أحمد نخلة، أصول النحو العربي، بيروت: دار العلوم العربية، 1987م.
- المرادي، حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق طه محسن، الموصل: جامعة الموصل، 1972م.
- المورد قاموس إنكليزي-عربي، بيروت: دار العلم للملايين، 2001م.
- وهبة الزهيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، اسورية: دار الفكر، 1989م.

الدكتورة صالحة حاج يعقوب

قسم اللغة العربية وآدابها

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

عنوان البريد: niknajah@iiu.edu.my أو drsolehah_yaacob@yahoo.com

الهاتف: 603-61965114

الفاكس: 603-61965049

المحمول: 0162640714